



بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 49 من قرار مجلس الأمن 2765 (2024)، التطورات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ التقرير المؤرخ 20 آذار/مارس 2025 (S/2025/176). ويبين التقرير التقدم المحرز والتحديات التي صودفت في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - التطورات السياسية

2 - اتسمت التطورات السياسية بتجدد الزخم وراء عمليات ومبادرات الوساطة الوطنية والإقليمية والدولية، على الرغم من الديناميكيات السياسية المعقدة واستمرار انعدام الثقة.

3 - وفي الفترة من 24 آذار/مارس إلى 8 نيسان/أبريل، قادت الرئاسة مشاورات لتشكيل حكومة وحدة وطنية تهدف إلى دعم استعادة السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما لا تزال المناقشات مستمرة، دعا عدد من أعضاء الأغلبية إلى إنشاء وظائف إضافية لمعالجة المظالم الانتخابية. وقد رفض الرئيس السابق جوزيف كابيلا والمرشحون السابقون للرئاسة موز كاتومبي ومارتن فايولو ودينيس موكونجي وديلي سيسانغا وأوغستين ماتاتا بونيو المشاركة في المشاورات. وأعرب عدد منهم في اتصالاتهم مع بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن قلقهم من أن المبادرة تهدف إلى تأمين دعم سياسي أوسع نطاقاً، بما في ذلك من أصحاب المصلحة في المعارضة، لجهود الإصلاح الدستوري التي يبذلها الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكودي تشيلومبو.

4 - وفي 12 نيسان/أبريل، عينت مفوضية الاتحاد الأفريقي رئيس توغو، فوري غناسينغي وسيطاً لها خلفاً لرئيس أنغولا، جواو لورينسو. ويتلقى الرئيس غناسينغي الدعم من خمسة ميسرين مشاركين، هم الرؤساء السابقون لبوتسوانا (موكوتسي ماسيسي)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (كاثرين سامبا - بانزا)،



وإثيوبيا (ساهر - وورك زودي)، وكينيا (أوهورو كينياتا)، ونيجيريا (أولوسيغون أوباسانجو). وأجرى السيد غناسينغي، بصفته وسيطاً، مشاورات مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد تشيسكيدي، ورئيس رواندا، بول كاغامي، ورئيس أوغندا، يوري موسيفيني، في الفترة من 16 إلى 22 نيسان/أبريل. وفي 17 أيار/مايو، عقد اجتماعاً للجنة الميسرين المشاركين التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية لشرق أفريقيا لتعزيز التنسيق والتماسك بين الجهود الدبلوماسية الإقليمية. وفي 3 حزيران/يونيه، التقى في لومي بالممثلة الخاصة للأمين العام لمناقشة الظروف المواتية للحوار الجامع والسلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى. وأعدت الممثلة الخاصة التأكيد على دعم الأمم المتحدة لوساطته.

5 - وفي 23 نيسان/أبريل، أصدرت جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس بيانين أعلننا فيهما اتفاقهما على العمل من أجل التوصل إلى هدنة، وأكدنا فيهما مجددا التزامهما بالتوصل إلى اتفاق فوري وفعال لإطلاق النار ودعم المفاوضات الجارية ورفض جميع أشكال خطاب الكراهية والترهيب.

6 - وفي 25 نيسان/أبريل، يسّرت الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن العاصمة توقيع إعلان مبادئ بين حكومتَي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، دعماً لمسار يؤدي إلى السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية المتكاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعاد الإعلان التأكيد على الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية والالتزام بالحل السلمي للنزاعات، والامتناع عن دعم الجماعات المسلحة غير التابعة لدول. كما تضمن أحكاماً تتعلق بآليات الأمن المشترك، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا سيما الإدارة المنصفة للموارد الطبيعية بدعم من الولايات المتحدة؛ وعودة النازحين داخلياً واللاجئين؛ ودعم بعثة تحقيق الاستقرار والقوات الإقليمية للعمل بما يتماشى مع الولايات المنوطة بها، بما في ذلك من أجل إنشاء آلية متفق عليها للتحقق من وقف إطلاق النار وقوة فصل.

7 - وقد وردت تقارير تفيد بأن جهود التنسيق بين مختلف مبادرات الوساطة بدأت في 30 نيسان/أبريل في الدوحة، وذلك خلال اجتماع حضره ممثلون من توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وفرنسا والولايات المتحدة. وفي اليوم نفسه، أصدر جوزيف كابيلا ومارتن فايولو ومويس كاتومبي وديلي سيسانغا بياناً مشتركاً رحبوا فيه بجهود الوساطة البناءة التي تقودها قطر والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي لكنهم اعتبروا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية لتحقيق سلام دائم. ودعوا إلى عمليات إقليمية ودولية لدعم مبادرة الميثاق الاجتماعي من أجل السلام التي أطلقتها الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية، وأكدوا الأهمية الأكبر للمبادرات التي تتم بقيادة كونغولية. وفي 15 أيار/مايو، قدم كبير مستشاري الولايات المتحدة للشؤون الأفريقية، مسعد بولس، مسودة أولى لاتفاق سلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي بيان مشترك صدر في 18 حزيران/يونيه، قالت حكومات الولايات المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إن الأفرقة الفنية قد وقعت بالأحرف الأولى على نص اتفاق سلام تمهيدا لتوقيعه على المستوى الوزاري في 27 حزيران/يونيه. وواصلت بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بذل مساعيها الحميدة لدعم جميع مبادرات السلام، مع التركيز على التنسيق والتكامل.

8 - وواصل رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤيدوه الإعراب عن تحفظاتهم على مبادرة الكنائس، مشيرين إلى محاولات متصورة لتحدي قيادته و/أو دمج حركة 23 مارس في قوات الدفاع والأمن. وفي 9 حزيران/يونيه، اتهم نائب رئيس الوزراء ووزير النقل، جان بيبير بيمبا، بعض كبار المسؤولين في المؤتمر الأسقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجوزيف كابيلا ومويس كاتومبي، بمحاولة زعزعة استقرار مؤسسات

الدولة، وتقويض أمن الدولة، والتآمر لـ "إقالة" الرئيس تشيسكيدي. ورداً على ذلك، أعلن المؤتمر الأسقي في 11 حزيران/يونيه أنه يحتفظ بحقه في رفع دعوى قضائية ضد هذه الاتهامات. وفي 10 حزيران/يونيه، كرر المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية دعواته إلى إجراء حوار وطني جامع واتخاذ تدابير لبناء الثقة.

9 - وبعد ورود تقارير عن عودة جوزيف كابيلا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في 18 نيسان/أبريل عبر غوما، اتهم عددٌ من الوزراء ومنظمات المجتمع المدني الكونغولي، بمن فيهم وزير الدولة لشؤون العدل وحافظ الأختام، كونستان موتامبا، الرئيس السابق بالتعاون مع تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس ورواندا. وفي وقت لاحق، طُلب رفع الحصانة عنه وأُوقف حزبه المسمى حزب الشعب للإعمار والديمقراطية. ورداً على ذلك، حذرت كوادر هذا الحزب وائتلاف الجبهة المشتركة من أجل الكونغو المعارض من أن القمع ضد المعارضة قد يؤدي إلى ما وصفوه بتدابير "الدفاع عن النفس".

10 - وفي 23 أيار/مايو، ألقى الرئيس السابق جوزيف كابيلا خطاباً وطنياً، وذلك بعد يوم واحد من تصويت مجلس الشيوخ على رفع الحصانة البرلمانية عنه. وندد بإدارة الرئيس، السيد تشيسكيدي، مشيراً إلى انعدام الأمن وسوء الحكم والفساد والنزعة القبلية وانتهاكات حقوق الإنسان وتآكل المؤسسات الديمقراطية. ومع أنه أعرب عن تأييده لمبادرات السلام الجارية، فقد اقترح ما سُمي بـ "ميثاق المواطنين" المكون من 12 نقطة لاستعادة الديمقراطية والسلام والوحدة الوطنية وسلطة الدولة. وفي ليلة 25 - 26 أيار/مايو، وصل كابيلا إلى غوما، وعقد بعد ذلك عدة اجتماعات مع جهات فاعلة من الأوساط السياسية والاقتصادية والمجتمع المدني. وفي 2 حزيران/يونيه، دعا المعارض مارتين فايولو إلى رحيل كابيلا من غوما وحث السيد تشيسكيدي على الدخول في حوار مباشر معه. واجتمع الرئيس والسيد فايولو في 5 حزيران/يونيه لمناقشة استعادة السلام والسلامة الإقليمية.

11 - وفي 19 أيار/مايو، حكمت المحكمة الدستورية على عضو الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء السابق (الذي شغل المنصب من عام 2012 إلى عام 2016)، أوغستين ماتاتا بونيو، بالسجن لمدة 10 سنوات مع الأشغال الشاقة، وقررت أنه لن يكون مؤهلاً للترشح في الانتخابات لمدة 5 سنوات، بعد إدانته باختلاس أموال عامة مخصصة لمجمع بوكانغا لونغزو الصناعي الزراعي. وفي حين أشاد بعض أعضاء ائتلاف الأغلبية الحاكم بالحكم، فقد ندد المعارضون به باعتباره مضايقة سياسية ضد ماتاتا بونيو.

12 - وفي 7 حزيران/يونيه، في أعقاب الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي عقدت في سيبوبو، غينيا الاستوائية، أعلنت رواندا انسحابها من الجماعة بعد تأجيل توليها رئاستها الدورية، معربةً عن استيائها مما وصفته بـ "استغلال جمهورية الكونغو الديمقراطية للجماعة بدعم من بعض الدول الأعضاء". وجاء هذا القرار وسط اعتراضات من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أعربت عن قلقها من إسناد قيادة الجماعة إلى بلد متورط في نزاع مستمر مع أحد أعضائها. واعترضت بوروندي أيضاً على تولي رواندا رئاسة الجماعة.

13 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت بعثة تحقيق الاستقرار مع مجموعة كبيرة ومتنوعة من الجهات السياسية الفاعلة لتشجيع الحوار السياسي الجامع بشأن قضايا الحوكمة المؤسسية والأمنية وبناء الثقة، لا سيما بعد إصدار اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في 4 نيسان/أبريل خريطة طريق للعملية

الانتخابية للفترة 2025-2029، حيث يواصل أصحاب المصلحة الدعوة إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام 2028.

ثالثاً - حماية المدنيين

14 - في خضم استمرار سيطرة حركة 23 مارس على أجزاء كبيرة من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، ركزت بعثة تحقيق الاستقرار ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها الحركة في كيفو الشمالية على تكثيف التواصل السياسي مع تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تسهيل إعادة فتح مطار غوما، وعلى تعزيز تدابير الحماية لقواعد البعثة وموظفيها والأفراد غير المسلحين المُختمين في مقر البعثة في غوما. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، حافظت البعثة على النهج الشامل الثلاثي المستويات الذي تتبعه في توفير الحماية والمؤلف من توفير الحماية عن طريق الحوار والتواصل، وتوفير الحماية المادية، وتهيئة بيئة وقائية.

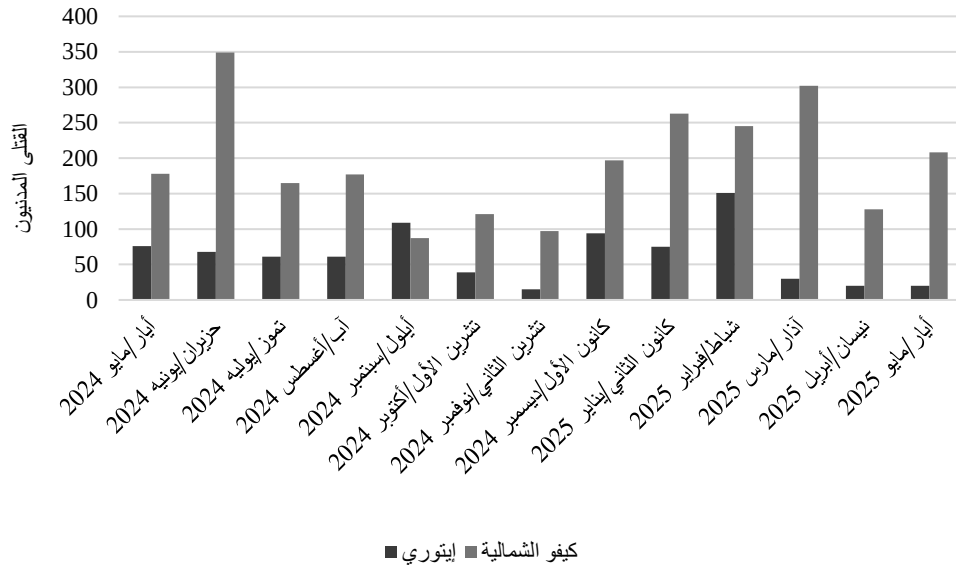
15 - وفي الفترة من 12 إلى 15 حزيران/يونيه، زارت الممثلة الخاصة غوما للتواصل مع قادة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، حيث أعادت تأكيد التزام البعثة بجميع المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة التوترات ودعم جهود السلام الجارية. وشملت الزيارة مناقشات حول إنشاء إطار عمل بين تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس وبعثة تحقيق الاستقرار لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وحرية تنقلهم، من بين أمور أخرى.

16 - وعلى الرغم من القيود المفروضة على التنقل والوصول في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس، سجلت البعثة 481 حادثاً أمنياً في جميع أنحاء إيتوري وكيفو الشمالية، مما أدى - وفق التقارير - إلى مقتل 489 مدنياً، من بينهم 54 امرأة و 44 طفلاً، وإصابة 287 آخرين، من بينهم 48 امرأة و 43 طفلاً (انظر الشكل الأول). وحركة 23 مارس هي الجهة الرئيسية التي ارتكبت أعمال العنف ضد المدنيين، حيث تسببت في مقتل 248 مدنياً. وتسببت القوات الديمقراطية المتحالفة، التي كانت المرتكب الرئيسي للعنف ضد المدنيين خلال عام 2024، في مقتل 101 من المدنيين. وفي كيفو الجنوبية، واصلت حركة 23 مارس توسعها الإقليمي نحو لوهوينجا، من خلال كازيبا، مع قيامها بأنشطة تجنيد وتدريب في كامانيولا. وسيطرت الحركة على كاتوغوتا في 5 أيار/مايو، ثم على توانجيزا، وهي موقع لتعدين الذهب، في 6 أيار/مايو، وحاولت التقدم جنوباً نحو أوفيرا، ولكن مع إمكانية وصول محدودة.

الشكل الأول

حالات قتل المدنيين المبلغ عنها في حوادث مرتبطة بالجماعات المسلحة، حسب المقاطعة

أيار/مايو 2024 - أيار/مايو 2025



ملاحظة: يحتمل أن يكون عدد القتلى المبلغ عنه أقل من العدد الفعلي بسبب القيود المفروضة على الوصول في كيفو الشمالية. المصدر: بعثة تحقيق الاستقرار/مركز العمليات المشتركة/قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية.

كيفو الشمالية

17 - في أعقاب الاستيلاء على غوما، أوت بعثة تحقيق الاستقرار 2 000 فرد تقريباً من الأفراد المنزوع سلاحهم من قوات الدفاع والأمن الكونغولية وحوالي 60 مدنياً، بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان ومسؤولون حكوميون، وواصلت في سياق ذلك ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها. وبعد سلسلة من عمليات المغادرة الطوعية التي اتخذت طابعاً رسمياً من خلال تنازلات موقعة مع البعثة، تم الانتهاء بنجاح في 15 أيار/مايو من عملية نقل معقدة استمرت 16 يوماً. وقادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مفاوضات مع الحكومة وتحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، تيسر من خلالها التوصل إلى اتفاق للتمكين من نقل المغادرين بأمان من قواعد البعثة في غوما إلى كينشاسا. وبدعم لوجستي قدمته البعثة وشمل 46 رحلة جوية بطائرات عمودية و 23 رحلة جوية بطائرات عادية، كفلت العملية وصول 1 359 فرداً من قوات الأمن غير المسلحة بأمان إلى كينشاسا. وجهزت الحكومة طائرات للانتقالات من بيني إلى كينشاسا.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في محيط غوما شديدة التقلب، حيث سعت جماعة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس إلى تعزيز سيطرتها حول المدينة، مع ورود تقارير منتظمة عن وقوع هجمات مسلحة وعمليات قتل واختطاف وإجرام واسع النطاق. وفي منتصف أيار/مايو، كثفت حركة 23 مارس عمليات التطويق والتفتيش في أحياء غوما والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك ساكيه، مما أدى إلى احتجاز مئات الأفراد المتهمين بالارتباط بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو تحالف الوطنيين (وازاليندو) و/أو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأدت الاشتباكات بين حركة 23 مارس،

مدعومةً من قوة الدفاع الرواندية، وتحالف الوطنيين أو متطوعي الدفاع عن الوطن، إلى نزوح مزيد من السكان في مناطق غوما وماسيسي وروتشورو واليكالي ولوبيرو ونييراغونغو.

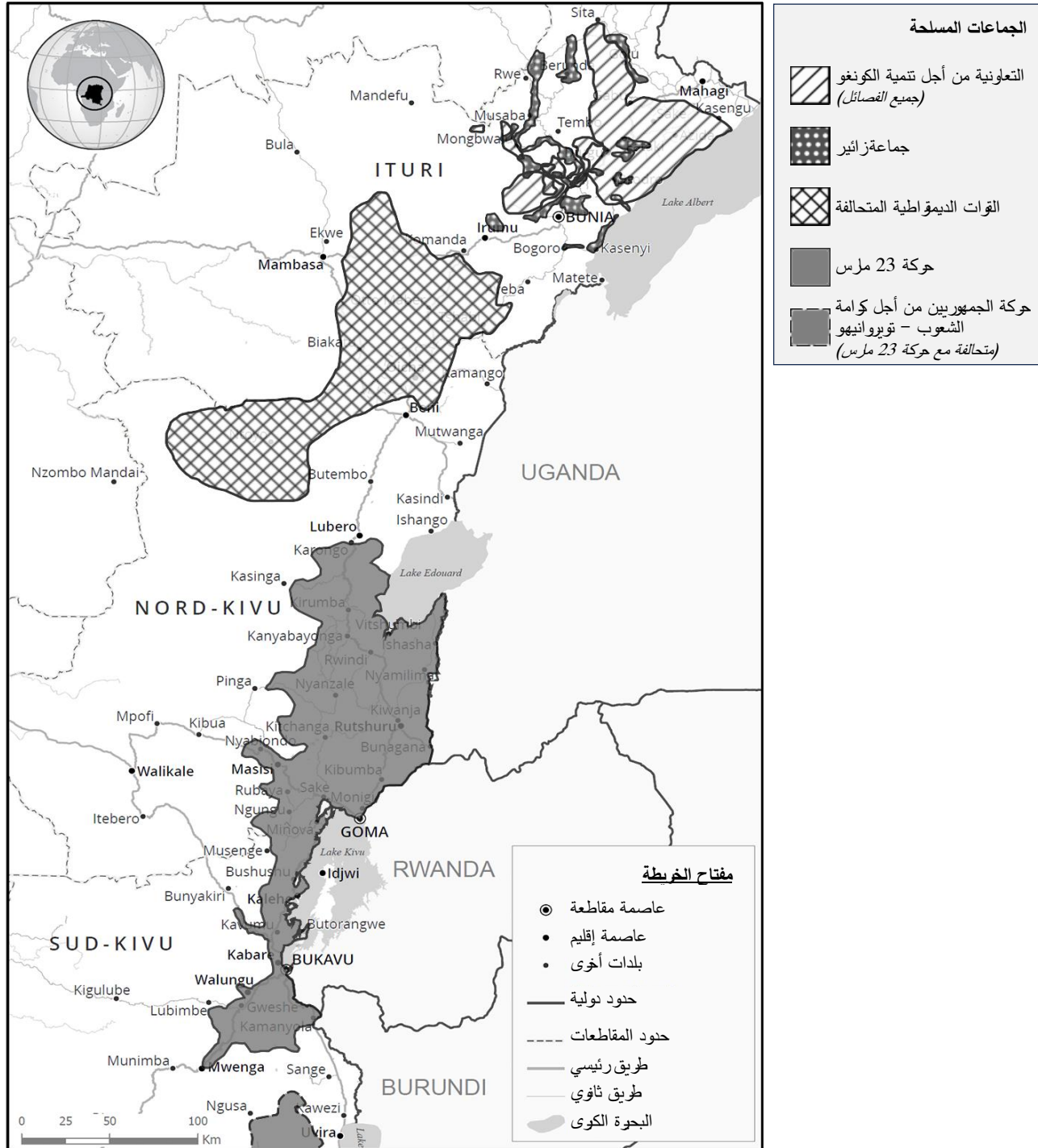
19 - وفي 19 آذار/مارس، سيطرت حركة 23 مارس على بلدة واليكالي وانسحبت من البلدة بعد فترة وجيزة في الوقت الذي كانت تجري فيه المبادرات المتصلة بمحادثات السلام في قطر وواشنطن العاصمة. وفي 2 أيار/مايو، اشتبكت الحركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء توسعها غرباً في لوبيرو باتجاه ضفاف بحيرة إدوارد، وفي منتصف أيار/مايو، استأنفت الحركة توسعها في الجزء الشمالي من إقليم واليكالي. وتوقف استمرار توسعها شمالاً في وقت لاحق مع زيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية انتشارها حول لوبيرو كجزء من العملية "شجاع".

20 - وعلى الرغم من القيود التي فرضتها حركة 23 مارس على تنقل البعثة وما نجم عن ذلك من تعطيل آليات الإنذار المبكر القائمة، واصلت البعثة اتصالاتها مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة، بما فيها منظمات المجتمع المدني، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة، وذلك لتقييم الاحتياجات المحلية إلى الحماية وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما واصلت البعثة اتصالاتها مع تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس للحث على وضع حد لجميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

21 - وفي منطقتي بيني ولوبيرو في كيفو الشمالية، وفي منطقتي مامباسا وإيرومو في إيتوري، ظل تهديد القوات الديمقراطية المتحالفة للمدنيين كبيراً (انظر الشكل الثاني). ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2024 وجزء من عملية أو سالاما كويتو، حافظ لواء التدخل التابع لقوة بعثة تحقيق الاستقرار على نشر حشدين دائمين من القوات المقاتلة في موكوكو ومباو لمواجهة توغلات القوات الديمقراطية المتحالفة، وذلك من خلال نشر قواعد عمليات متقلة وتكثيف الدوريات. وفي إطار عملية ساكا ماليونغو، واصل لواء التدخل تسيير دوريات متقلة وثابتة في النقاط الساخنة للقوات الديمقراطية المتحالفة ونقاط عبورها المعروفة، وذلك لحماية المدنيين وتسهيل حرية تنقلهم ووصولهم إلى المناطق الزراعية. وقدمت البعثة أيضاً الدعم اللوجستي للشرطة الوطنية الكونغولية في بيني وأويشا من خلال الدوريات الأمنية المشتركة المعززة التي تشارك فيها شرطة الأمم المتحدة ولواء التدخل.

الشكل الثاني

خريطة تقديرية لسيطرة الجماعات المسلحة على الأراضي، حزيران/يونيه 2025



إن الحدود والأسماء الواردة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تعني إقراراً أو قبولاً رسمياً لها من طرف الأمم المتحدة.

مصدر الخريطة الأساسية: بعثة تحقيق الاستقرار/قسم المعلومات الجغرافية المكانية.

ملاحظة: تقديرات السيطرة على الأراضي صادرة عن بعثة تحقيق الاستقرار/مركز التحليل المشترك للبعثة.

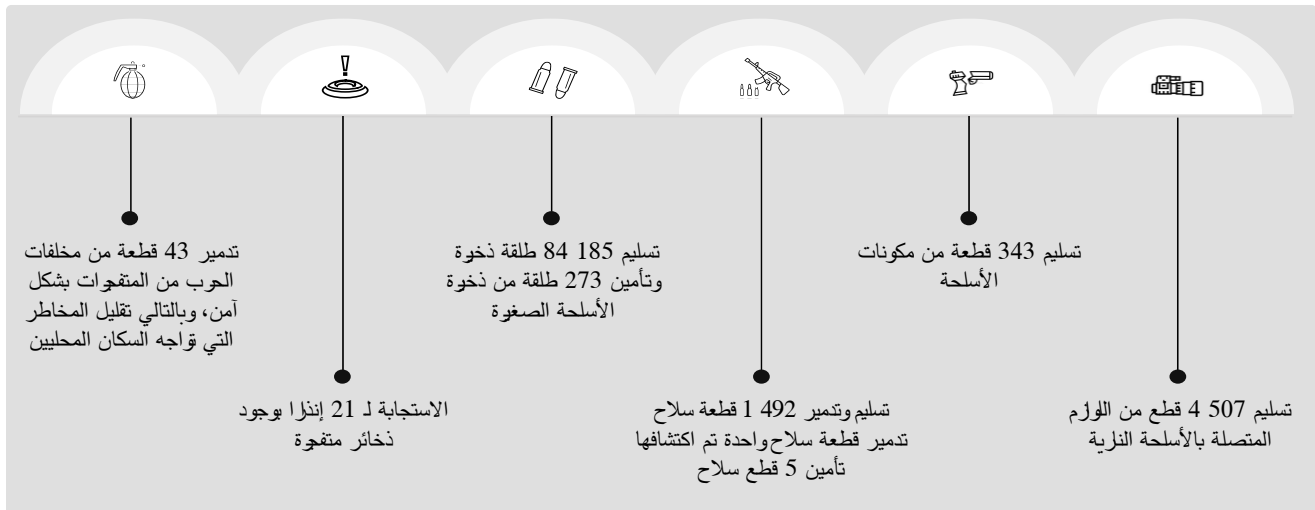
22 - وعلى الرغم من استمرار القيود التي تفرضها حركة 23 مارس على عمليات مكافحة الألغام، استجابت البعثة لـ 21 إنذاراً بوجود ذخائر متفجرة في كيفو الشمالية، مما أدى إلى تدمير 43 قطعة من الذخائر المتفجرة وقطعة سلاح واحدة، وتأمين 5 قطع أخرى من الذخيرة، إلى جانب 273 طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وفي غوما، لم تأذن جماعة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس إلا بالتحقق من الإنذارات، والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، ووسم المواد الخطرة، وتزويد الجماعة بإحداثيات أخطار المتفجرات. ولا يزال التخلص من الذخائر المتفجرة محظوراً.

23 - ورغم استمرار تعليق عمليات إزالة الألغام الكاملة النطاق، فإن الجهود المبذولة لاستئناف أنشطة مكافحة الألغام جزئياً ساهمت في زيادة أمان ممارسات التعامل مع الألغام وزيادة الوعي المجتمعي وتعزيز حماية المدنيين في المناطق المتضررة من مخلفات الحرب من المتفجرات، لا سيما في غوما وحولها. وقد أخطرت البعثة جماعة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس رسمياً بأن تأذن للمشغلين المعتمدين باستئناف أنشطة مكافحة الألغام بلا قيود للتخفيف من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويؤدي عدم وجود إذن رسمي إلى زيادة خطر انخراط جهات فاعلة غير معتمدة في أنشطة مكافحة الألغام، مما يثير مخاوف جدية تتعلق بالأمان.

24 - كما جمعت البعثة وحيدت بأمان ما إجماليه 492 1 قطعة سلاح، و 343 قطعة من مكونات الأسلحة، و 507 4 من اللوازم المتعلقة بالأسلحة النارية، بالإضافة إلى 185 84 طلقة ذخيرة سلمتها قوات الدفاع والأمن الكونغولية المنزوعة السلاح وحلفاؤها إلى البعثة في كيفو الشمالية (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

أنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في كيفو الشمالية، آذار/مارس - حزيران/يونيه 2025



المصدر: بعثة تحقيق الاستقرار/دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

25 - في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في شمال كيفو الشمالية وإيتوري، قدمت بعثة تحقيق الاستقرار الدعم للشرطة الوطنية الكونغولية في تقوية الأمن العام وتعزيز ثقة المجتمع المحلي وتحسين الاستجابة لإنذارات السلامة العامة، مما أدى إلى توقيف 818 شخصاً لارتكابهم جرائم مختلفة. كما ساعدت البعثة في تفعيل الخطوط الساخنة المجانية داخل مراكز التحكم والقيادة والتنسيق في بونيا وبينيني وأويشا.

وبالتوازي مع ذلك، استأنفت قوة البعثة أنشطتها في مجال بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أجرت دورتين تدريبيتين على حرب الأدغال لما مجموعه 182 جندياً وقدمت تدريباً على مدافع الهاون لـ 42 جندياً.

إيتوري

26 - ظلت الاشتباكات بين التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير تؤثر بشكل كبير على القرى ومواقع النازحين داخلياً، مما أدى إلى إغلاق مستشفى فتاكي مؤقتاً وتعطيل الخدمات الطبية العاجلة للفئات السكانية الضعيفة. وقامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بتوسيع نطاق عملياتها باتجاه ماهاغي وجوغو، واشتبكت مع قوات التعاونية من أجل تنمية الكونغو. وفي الوقت نفسه، أتاح تحسين التعاون بين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وسلطات المقاطعات إطلاق دوريات مشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جوغو وبونيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى إنشاء قنوات اتصال مباشرة مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية لتيسير تبادل المعلومات في الوقت المناسب وإزالة تعارض الأنشطة العسكرية. ورغم هذه الجهود، ظل التنسيق محدوداً، مما يؤثر على حرية تنقل البعثة.

27 - وفي آذار/مارس، تم تأسيس جماعتين مسلحتين هما المؤتمر من أجل الثورة الشعبية والائتلاف الوطني لتحرير الكونغو في كمبالا من قبل مواطنين كونغوليين وشخصين خاضعين للعقوبات هما توماس لوبانغا وإينوسان كاينا، على التوالي. وفي الفترة بين 30 نيسان/أبريل و 11 أيار/مايو، اشتبكت قوات جماعة المؤتمر من أجل الثورة الشعبية على طول بحيرة ألبرت أربع مرات على الأقل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى نزوح مدنيين. وواصلت تلك الجماعة محاولاتها تعزيز تحالفها مع الجماعات المسلحة المتمركزة في إيتوري، بما في ذلك فصائل من جماعة زائير، الأمر الذي قد يزيد من تفاقم انعدام الأمن ونزوح السكان.

28 - وأدت الاتصالات التي أجرتها البعثة مع قادة الجماعات المسلحة، التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وجماعة زائير، وقوة المقاومة الوطنية في إيتوري، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو، وشيني يا تونا، إلى موافقتهم على المشاركة في مبادرة الحوار الثانية المقبلة في أرو. وعملت البعثة أيضاً مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي لإذكاء الوعي بمخاطر التجنيد في الجماعات المسلحة. ولتعزيز تولي الجهات الفاعلة المحلية أمر المبادرات السياسية ومبادرات السلام، يسرت البعثة إطلاق الشبكة المشتركة بين الأديان من أجل السلام في إيتوري، كما زودت أعضاء الشبكة بدعم تقني في مجال الوساطة وحل النزاعات. ونظمت البعثة أيضاً حلقات عمل بالتعاون مع وزارة الداخلية والأمن واللامركزية والشؤون العرفية للقيادات التقليدية والإداريين المحليين واللجنة الاستشارية لتسوية المنازعات العرفية ركزت على السياسات الوطنية المتعلقة بالنزاعات العرفية والطائفية وعلى أساليب الوساطة وحل النزاعات.

29 - وحتى منتصف شهر أيار/مايو، نشرت البعثة 25 قاعدة عمليات متنقلة في كامل مناطق البؤر الساخنة في إيتوري، مما ساهم في احتواء التوترات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن 1 500 فرد استفادوا من أنشطة الحماية التي قامت بها البعثة في بلدي فتاكي وجيبا، كما شملت أنشطتها توفير الحماية لـ 2 000 شخص من خلال الدوريات التي سيرتها في درودرو.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

30 - استمر تدهور حالة حقوق الإنسان في المقاطعات الشرقية، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس، حيث أعاققت القيود المفروضة على الحركة بشكل كبير التحقق من مزاعم انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة 428 انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان بحق 4 666 ضحية (598 رجلاً و 551 امرأة و 374 طفلاً و 143 شخصاً مجهول الجنس والسن) في جميع أنحاء البلد. ووقع ما قد يصل إلى 67 في المائة من جميع الانتهاكات والتجاوزات الموثقة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

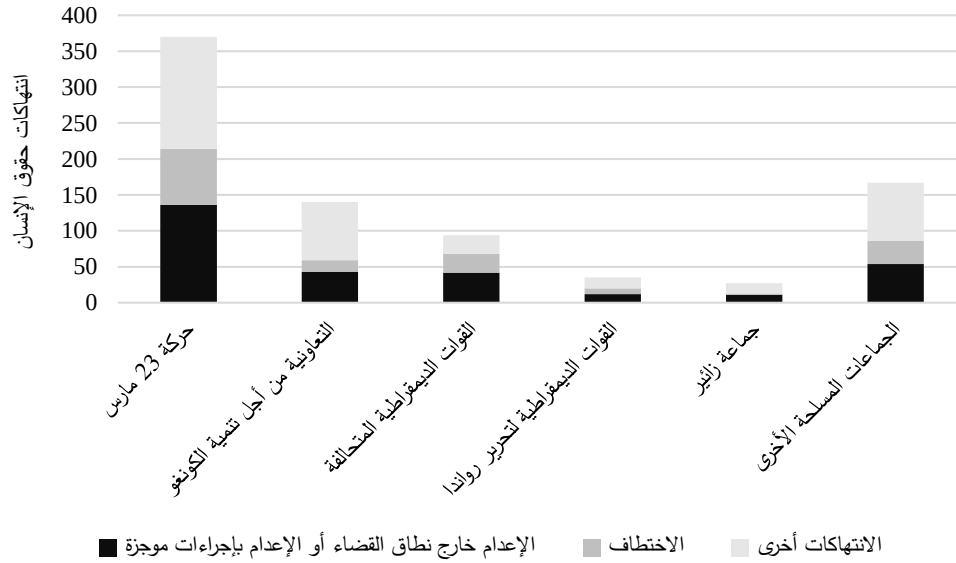
31 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكبت حركة 23 مارس 536 انتهاكاً في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بما في ذلك اختطاف 1 170 شخصاً (125 رجلاً و 20 امرأة و 21 طفلاً و 4 أشخاص مجهولي الجنس والعمر). كما كانت هذه الجماعة المسلحة مسؤولة عن أكبر عدد من عمليات القتل والانتقام المرتبطة بانتقاد حركة 23 مارس أو الانتماء المزعوم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن التجنيد القسري والتشغيل المجتمعي. وفي الوقت نفسه، ظل المدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون لأعمال انتقامية بسبب عملهم. ووثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية 98 انتهاكاً لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة في كيفو الشمالية وإيتوري، بحق 404 ضحية.

32 - وشهدت إيتوري زيادة بنسبة 7 في المائة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث ارتكبت التعاونية من أجل تنمية الكونغو 148 انتهاكاً موثقاً ضد 331 ضحية، بما في ذلك قتل 101 من المدنيين، وشن هجمات على مواقع النازحين داخلياً في إقليم جوغو.

33 - وارتكبت العناصر التابعة للدولة 466 انتهاكاً لحقوق الإنسان في جميع أنحاء كيفو الشمالية (130)، وأوت - كاتانغا (93)، وإيتوري (67)، وكينشاسا (65)، وأنحاء أخرى من البلد (انظر الشكل الخامس). وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ثاني أكبر مرتكب للانتهاكات والتجاوزات، بعد حركة 23 مارس.

الشكل الرابع

انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها ما يدعى أنه جماعات مسلحة في كيفو الشمالية وإيتوري وتحققت منها البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

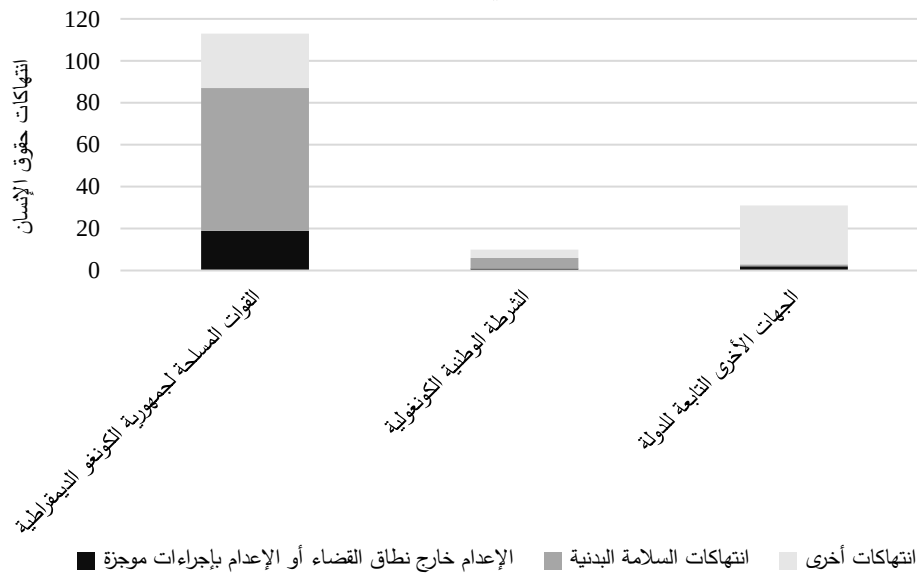


ملاحظة: يحتمل أن يكون عدد الانتهاكات المبلغ عنها أقل من عددها الفعلي بسبب القيود المفروضة على التحقيقات في كيفو الشمالية.

المصدر: بعثة تحقيق الاستقرار/المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

الشكل الخامس

انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها ما يدعى أنه قوات تابعة للدولة في كيفو الشمالية وإيتوري وتحققت منها البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير



المصدر: بعثة تحقيق الاستقرار/المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

34 - واستمر انكماش المجال العام، حيث واجهت وسائل الإعلام والصحفيون قيوداً على حرية الرأي والتعبير. وسُجل ما مجموعه 39 انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان تتعلق بالمجال العام، منها 26 انتهاكاً منسوباً إلى الجماعات المسلحة، و 7 انتهاكات منسوبة إلى جهات تابعة للدولة، وذلك حسبما أفادت التقارير، ووقع ضحية هذه الانتهاكات ما مجموعه 82 شخصاً في جميع أنحاء البلد. وفي 20 نيسان/أبريل، هدد مجلس الوسائل السمعية والبصرية والاتصالات بفرض عقوبات فيما يتعلق بالمحتوى الإعلامي "غير الوطني".

35 - ومنذ شهر آذار/مارس، تلقى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية طلباً لحماية الأفراد من المناطق الخاضعة لسيطرة حركة 23 مارس ووفر الحماية لـ 67 فرداً اعتُبروا معرضين لأقصى درجات الخطر، منهم مدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون وعائلاتهم، وقام بنقلهم إلى أماكن أخرى.

36 - واستمر خطاب الكراهية في الانتشار، مستهدفاً في المقام الأول الأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم يدعمون تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس ورواندا أو متواطئون معهما، وغالباً ما كان الاستهداف على أساس المظهر الجسدي. ولمواجهة لذلك، أطلقت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في 5 أيار/مايو حملة توعية وطنية لمدة شهرين لتعزيز التماسك الوطني، تستهدف الشباب ووسائل الإعلام وأصحاب النفوذ وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف الحد من انتشار خطاب الكراهية والتحريض الذي يؤثر على جميع المجتمعات المحلية. وواصلت البعثة الدعوة إلى اعتماد الجمعية الوطنية لمشروع قانون مكافحة النزعات القبلية والعنصرية وكراهية الأجانب، وشجعت رابطات الشعوب الأصلية على التعاطي بصورة استباقية مع إطار التشاور المتعدد التخصصات لتنفيذ القانون المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية الذي أنشئ في 2 نيسان/أبريل.

37 - وأصدرت المحاكم العسكرية 98 حكماً بالإعدام في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكينشاسا وكاساي الشرقية، بموجب رفع الحظر المؤقت عن استخدام عقوبة الإعدام. وجميع هذه الأحكام هي حالياً قيد الاستئناف.

38 - وفي 1 نيسان/أبريل، عقد مجلس حقوق الإنسان حواراً تفاعلياً معزراً بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، سُلط فيه الضوء على حالة حقوق الإنسان المتدهورة ودعا فيه المجلس إلى تقديم دعم دولي أكبر. وفي هذا السياق، بدأت بعثة تقصي الحقائق المعنية بالحالة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير 2025 عملها، حيث بدأت إجراء اتصالات مع سلطات الدولة وأنشأت آلية لتبادل المعلومات والتعاون مع بعثة تحقيق الاستقرار وفريق الأمم المتحدة القطري.

39 - كما تواصلت البعثة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتشجيع التسجيل المنهجي للحالات في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس، باستخدام الاستمارات التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان. وشجعت البعثة أيضاً على وضع قانون بشأن حماية المبلغين عن المخالفات لتسهيل الإبلاغ عن الانتهاكات بشكل مسؤول وآمن وزيادة المساءلة.

باء - حماية الأطفال

40 - في الفترة من 21 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو، تحققت البعثة من 374 انتهاكاً جسيماً بحق 350 طفلاً (284 صبياً و 66 فتاة) منها 320 حالة في كيفو الشمالية و 54 حالة في إيتوري، بما في ذلك حالات اختطاف (183 طفلاً) وحالات قتل وتشويه (90 طفلاً).

41 - ومن خلال الدعوة المستمرة من جانب البعثة والمجتمع المدني، أفرجت القوات الوطنية عن 37 طفلاً كانوا مرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة في كيفو الشمالية (35) وإيتوري (2) وأحيلوا إلى شركاء اليونيسف للحصول على خدمات إعادة الإدماج. وواصلت البعثة، من خلال الفريق العامل التقني المشترك المعني بالأطفال والنزاع المسلح، تنفيذ خطة العمل لمنع الانتهاكات الجسيمة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. فعلى سبيل المثال، ركزت المناقشات على تنظيم تدريب بشأن التحقق من السن لفائدة قوات الأمن وعلى وضع الصيغة النهائية للإطار الجديد لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي الوقت نفسه، بذلت البعثة مساعيها الحميدة مع المسؤولين الحكوميين من أجل اعتماد ميثاق ضد استغلال الأطفال لأغراض سياسية وانتخابية وأغراض النزاع. وفي موازاة ذلك، عقدت البعثة 15 حلقة عمل لبناء القدرات استهدفت الجهات الفاعلة المحلية المعنية بحماية الطفل والقيادات الشبابية ولجان النازحين داخلياً في بيني وبونيا وكينشاسا، وذلك لتعزيز الآليات المجتمعية ومواصلة الرصد والدعوة في المناطق الشديدة الخطورة.

جيم - القضايا الجنسانية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع

42 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة ما لا يقل عن 133 حالة عنف جنسي ضد 212 ضحية (142 امرأة و 67 فتاة ورجلين وصبياً واحداً) في المقاطعات المتضررة من النزاع. وارتكبت الجماعات المسلحة 71 في المائة والعناصر التابعة للدولة 28 في المائة من مجموع هذه الحالات. ويساهم انعدام الأمن وخوف الناجين من وصمة العار ومن انتقام الجماعات المسلحة في نقص الإبلاغ عن الحالات. وفي هذا السياق، واصلت البعثة العمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتوعية الناجين بأهمية الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

43 - وفي كيفو الشمالية، تشير تقارير البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان إلى زيادة عدد حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع واستمرار استخدام الاغتصاب من قبل حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا كشكل من أشكال الانتقام ضد النساء والفتيات اللواتي يُعتقد أنهن ينتسبن إلى جماعات مسلحة منافسة أو يعتمدن عليها. وواصلت البعثة بناء قدرات قوات الدفاع والأمن الكونغولية في مجال منع العنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي لهما، وشمل ذلك أنشطة تدريبية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بيني، وعدة أنشطة في بيني وبونيا وكينشاسا استفاد منها أكثر من 200 فرد من أفراد الشرطة، من بينهم 75 امرأة.

44 - وفي بوكافو، لا تزال سلامة ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي يرتكبه المحتجزون الفارون من السجن والشهود عليه والحماية القضائية لهؤلاء الضحايا والشهود تدعوان للقلق. واستجابة لذلك، اجتمعت البعثة مع المدعي العام العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمناقشة توفير الحماية القضائية للناجين والشهود.

خامسا - التحديات الإنسانية ومواجهتها

45 - لا تزال الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين أكثر الأزمات الإنسانية حدة على مستوى العالم. ففي نيسان/أبريل، كان هناك 6,3 ملايين نازح داخلياً، منهم 1,8 مليون في كيفو الشمالية، و 1,4 مليون في كيفو الجنوبية، و 1,5 مليون في إيتوري. وأدى تصاعد العنف، بما في ذلك توسع سيطرة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، إلى تقييد وصول المساعدة الإنسانية بشدة، وتفاقمت الأزمة أيضاً بسبب الانخفاض الحاد في تمويل العمل الإنساني.

46 - وفي منتصف نيسان/أبريل، كان 10,3 ملايين شخص يواجهون انعداماً حاداً للأمن الغذائي، منهم 2,3 مليون بلغوا مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 4 حسب التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في كيفو الشمالية كيفو الجنوبية وإيتوري وتجانينقا. وشهدت هذه المقاطعات أيضاً ارتفاعاً حاداً في تفشي الأمراض، وتفاقم ذلك بسبب انعدام الأمن وانخفاض الترصد والتخفيضات الكبيرة في تمويل برامج الصحة العامة. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير ومايو، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن 43 300 حالة يشتبه في إصابتها بجذري القردة، مقارنةً بأقل من 7 000 حالة خلال الفترة نفسها من عام 2024. وفي أيار/مايو، أعلنت وزارة الصحة العامة والنظافة الصحية والوقاية أيضاً عن تفشي وباء الكوليرا في ست مقاطعات، منها كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانينقا وتشوبو، حيث تم الإبلاغ عن 25 600 حالة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو.

47 - وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ظل الوضع الإنساني متقلباً للغاية، مع عودة أعداد كبيرة من الأشخاص وحوادث حالات نزوح جديدة. وفي شهر آذار/مارس، كان هناك 1,1 مليون نازح جديد منذ كانون الثاني/يناير، جرى إيواء أكثرهم في أماكن تسودها ظروف غير مستقرة. وظلت الاشتباكات المسلحة المستمرة على طول الطرق الرئيسية تقيد وصول المساعدات الإنسانية، وأدى استمرار إغلاق مطار غوما وتوقف النظام المصرفي ونقص السيولة الحاد في الأراضي التي تسيطر عليها حركة 23 مارس إلى زيادة تعطيل سلاسل الإمدادات الإنسانية، مما أدى إلى زيادة تكاليف التوصيل وتأخير المساعدات المنقذة للحياة.

48 - وفي إيتوري، أدى تصاعد الاشتباكات القبلية وظهور جماعات مسلحة جديدة، بما في ذلك المؤتمر من أجل الثورة الشعبية والائتلاف الوطني لتحرير الكونغو، إلى جانب الاشتباكات المكثفة في إقليم جوغو، إلى عرقلة تقديم الخدمات الأساسية ونزوح أكثر من 217 000 شخص منذ كانون الثاني/يناير.

49 - وفي 5 حزيران/يونيه، كانت خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025 البالغة ميزانيتها 2,54 بليون دولار، تواجه نقصاً حاداً في التمويل، إذ لم تتلق إلا 11,2 في المائة من التمويل المطلوب، أي أقل من نصف التمويل الذي تلقته بحلول منتصف العام 2024. وقام الفريق القطري للعمل الإنساني بعملية إعادة ترتيب الأولويات لتركيز الموارد المحدودة المتاحة على المساعدة المنقذة للحياة في المناطق الأكثر أهمية. ولم يأت هذا التعديل بسبب انخفاض الاحتياجات - فما زال عدد المحتاجين إلى المساعدة يبلغ 21,2 مليون شخص - بل أُدخل لإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفاً البالغ عددهم 6,79 ملايين شخص، استناداً إلى ثلاثة معايير: الأهمية لإنقاذ الأرواح، واشتداد جسامه الأوضاع في قطاعات مختلفة، والمناطق التي تواجه صدمات متداخلة. كما لا تزال الاحتياجات المنقحة المطلوب تمويلها البالغة 1,25 بليون دولار تواجه نقصاً حاداً في التمويل.

سادسا - تقديم الدعم لتحقيق استقرار مؤسسات الدولة وتقويتها وإجراء الإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن

ألف - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

50 - مع أن الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار قد جرى تعليقها في المناطق التي تسيطر عليها جماعة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، فقد استمر تنفيذ الأنشطة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ولا سيما في إقليمي بيني ولوبيرو في كيفو الشمالية وفي إيتوري. ودعمت البعثة الإعادة الطوعية للمقاتلين الأجانب ومُعاليهم، حيث أعادت سبعة مقاتلين ذكور من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية/مقاتلي نياتورا و 13 من مُعاليهم من غوما إلى رواندا، من خلال جهود مشتركة مع المجلس الوطني للاجئين واللجنة الرواندية للتسريح وإعادة الإدماج. وضمن الانخراط السياسي للبعثة مسارا آمناً للجماعات المسلحة الأجنبية الساعية إلى فك الارتباط، مما يشكل سابقة لاستمرار أنشطة البعثة في مجال الإعادة إلى الوطن من المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس.

51 - وفي الفترة من 11 إلى 14 نيسان/أبريل، أطلق برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في بيني ولوبيرو، بالاشتراك مع حكومة المقاطعة والبعثة، مشروعين لإعادة الإدماج يستهدفان 850 مقاتلاً و 1 600 من أفراد المجتمعات المحلية لا تقل نسبة النساء المنتفعات منهما عن 30 في المائة، ويركزان على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ودور المرأة في مبادرات تحقيق الاستقرار وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين، من بين مجالات عمل أخرى.

52 - وفي إيتوري، وفي أعقاب تسريح 1 130 مقاتلاً من جماعة زائير في كانون الثاني/يناير، أطلقت البعثة مشروعاً لإعادة الإدماج المجتمعي في إيتوري في 24 أيار/مايو دعماً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ويوفر المشروع فرص عمل قصيرة الأجل ودعماً نفسياً اجتماعياً وحوارات مجتمعية وأنشطة إنعاش مجتمعية لـ 311 مقاتلاً سابقاً و 622 فرداً من المجتمعات المحلية، منهم 186 امرأة على الأقل، في أقاليم جوغو وإيرومو وماهاغي.

53 - وفي الفترة من 20 إلى 22 أيار/مايو، نظم برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، بدعم من البعثة، حلقة عمل في كينشاسا لوضع خطة للإجراءات ذات الأولوية للفترة 2025-2027. وقام أكثر من 50 مشاركاً، منهم ممثلون عن مؤسسات الدولة والبعثات الدبلوماسية ووكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة) والمنظمات غير الحكومية، بتحديد إجراءات رئيسية ذات أولوية بشكل جماعي، شملت ما يلي: تعزيز الوجود المحلي للبرنامج، والنهوض بإعادة الإدماج المجتمعي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ودمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في جميع الأنشطة.

54 - وفي الفترة بين 19 نيسان/أبريل و 7 أيار/مايو، أصدر برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، بدعم من البعثة، بطاقات تسريح بيومترية لـ 920 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 277 امرأة، في إيتوري وفي إقليمي بيني ولوبيرو في كيفو الشمالية. وحاملو هذه البطاقات مؤهلون للحصول على الدعم الاجتماعي والاقتصادي الذي يهدف إلى تسهيل إعادة دمجهم في الحياة المدنية. وبالشراكة الوثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري، قدمت البعثة الدعم الفني والتشغيلي للبرنامج لضمان فعالية

عمليات إعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار للمقاتلين المسرّحين، بمن فيهم النساء والشباب، وضمان تركيزها على المجتمعات المحلية.

باء - إصلاح قطاع الأمن ودعم نظام العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب

- 55 - واصلت البعثة اتصالاتها مع مستشار الأمن الوطني لتعزيز إصلاح قطاع الأمن وتشجيع تفعيل اللجنة الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، بهدف دعم وضع سياسة وطنية في مجال الأمن.
- 56 - وفي 28 نيسان/أبريل، يسرت البعثة حواراً جامعاً متعدد أصحاب المصلحة في كينشاسا لتعزيز الالتزام بالرقابة المدنية على إصلاح قطاع الأمن، حيث ضم الحوار أعضاء لجنتي الدفاع والأمن البرلمانيين، إلى جانب مجلس الأمن القومي وممثلي المجتمع المدني والشركاء الدوليين.
- 57 - وواصلت البعثة دعم مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية في مكافحة الإفلات من العقاب، مما أدى إلى نشر الأحكام الرئيسية الصادرة عن المحاكم الوطنية بشأن الجرائم الدولية ودليل مهام القوات المسلحة.
- 58 - وفي إيتوري وكيفو الشمالية، دعمت البعثة جلستي محاكمة متتلة. ونتيجة لذلك، أُدين في تشوميا في 21 آذار/مارس أحد أعضاء التعاونية من أجل تنمية الكونغو بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.
- 59 - ونفذت سلطات القضاء العسكري في إيتوري بعثتي تحقيق في الموقع، بدعم تقني ومالي من البعثة، فيما يتعلق بجرائم دولية يدعى ارتكابها في جايبا في عام 2025 وفي لونا وبيكاكو وتشانتشاني بين عامي 2020 و 2024. وفي بيني وبونيا وكينشاسا، دربت البعثة السلطات القضائية في مجال التحليل الجنائي، والمقذوفات، والجرائم السيبرانية، والتحقيقات الرقمية، وتمويل الإرهاب، وذلك من أجل النهوض بملاحقة الجرائم الدولية، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.
- 60 - ودعمت البعثة وضع تدابير أمنية إضافية في السجون الأربعة ذات الأولوية في ماكالا وندولو وبينني وبونيا من خلال المساعدة التقنية والدعوة وبناء القدرات لـ 208 من موظفي السجون، من بينهم 57 امرأة، وإنشاء نظام لإدارة قواعد بيانات السجون لتتبع الحوادث الأمنية آنياً، بما يشمل حالات الهروب.
- 61 - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتخفيف الاكتظاظ في السجون، بما في ذلك إصدار عفو رئاسي تم به إطلاق سراح 1 275 سجيناً، منهم 23 امرأة و 73 قاصراً (5 فتيات)، فقد استمر الاكتظاظ في السجون، حيث فاق عدد السجناء الجدد عدد السجناء المفرج عنهم في ثلاثة سجون ذات أولوية. غير أن سجن ماكالا خفض عدد نزلائه بنسبة 7,5 في المائة وسجل أدنى عدد سنوي للوفيات بين السجناء حتى الآن، وذلك بفضل تحسن ظروف الاحتجاز.

سابعا - الانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام

- 62 - تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2765 (2024)، أُحيلت إلى مجلس الأمن مذكرة مشتركة بشأن فض الاشتباك والانتقال وقّعت عليها في 24 نيسان/أبريل وزيرة الدولة ووزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الخاصة. وتشدد المذكرة على أن وجود حركة 23 مارس في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية أدى إلى تعليق التخطيط لفك الارتباط في كيفو الشمالية وإيتوري، وأنه أثر بشدة على جهود الانتقال في كيفو الجنوبية.

63 - وفي 26 آذار/مارس، تم الانتهاء من عملية إعادة برمجة الأنشطة الانتقال الممولة من البعثة في كيفو الجنوبية في أعقاب استعراض مشترك أجرته البعثة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها التي تنفذ خطة الأمم المتحدة لدعم عملية الانتقال في المقاطعة. ونتيجة لذلك، أُلغيت الأنشطة المقررة لدعم مؤسسات الدولة في المناطق التي تسيطر عليها جماعة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس الآن، بما في ذلك الأنشطة التي كان من المقرر تمويلها من حافظة البعثة للانتقال من خلال التمويل المبرمج، وصندوق بناء السلام، وصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار، ومن الموارد الخاصة لوكالات الأمم المتحدة. وأعيد توجيه التدخلات التي خضعت لإعادة البرمجة نحو تعزيز آليات الحماية المجتمعية، وتعزيز رصد حقوق الإنسان، وتقديم الدعم الحيوي للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة، فضلاً عن الفئات السكانية الضعيفة الأخرى، بما في ذلك النساء والشباب. وفي الوقت نفسه، ظلت أنشطة الآليات المشتركة لفك الارتباط والانتقال على مستوى المقاطعات، بما في ذلك أفرقة الانتقال المتكاملة على مستوى المقاطعات، معلقة.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

64 - واصلت البعثة تعزيز المشاركة الفعلية للمرأة الكونغولية في عمليات السلام. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّمت 80 من الوسيطات وقائدات المجتمع المدني ودعاة السلام الذكور من غوما وبينني وبونيا وبوكافو وكينشاسا سلسلة من الاجتماعات التشاورية لإعداد مذكرة مناصرة تتضمن توصيات تدعو إلى إنهاء النزاع في الشرق وزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام. وأعدت مذكرة الدعوة بتوجيه من الممثلة الخاصة للأمين العام، وسيتم تعميمها على أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة في الفترة من 1 إلى 23 نيسان/أبريل منتدى أمهات إيتوري، ونظمت سلسلة من الاجتماعات التشاورية في إقليمي جوغو وماهاغي بشأن استراتيجيات الحد من ضعف النساء والفتيات وتلبية احتياجاتهن إلى الحماية.

65 - وقدمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم لوزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل في تنظيم النسخة الأولى من اليوم الوطني للذكورة الإيجابية في 31 آذار/مارس. وخلال هذه الاحتفالية، تعهد القادة السياسيون والبرلمانيون الرجال بإصلاح قانون الانتخابات وإطلاق مبادرة مخصصة لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة.

تاسعا - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة

العنصر العسكري

66 - نشرت البعثة 10 071 فرداً من القوات و 384 خبيراً من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين في بعثات مقابل القوام المأذون به البالغ 11,500 فرد من القوات و 600 خبير عسكري. وظلت النسبة المئوية للنساء بين ضباط الأركان والمراقبين العسكريين ثابتة عند 23 في المائة. وتماشياً مع التزامات البعثة بموجب المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، فقد قامت بتقييم 22 وحدة عسكرية وتنفيذ خطط تحسين الأداء لكل منها.

67 - ورغم التحديات العديدة، كثّفت البعثة مرونتها وصلابتها العملية، وحافظت على الدعم الحيوي للأفراد النظاميين وعلى الاستمرارية اللوجستية. وأنشأت مقر قيادة مؤقتاً للقوة في بيني، مما ساهم في تعزيز التنسيق بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويوجد حالياً 182 من ضباط الأركان العسكريين في بيني و 101 في غوما.

68 - وأدى الإغلاق المستمر لمطار غوما واستمرار رفض تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس السماح للأفراد العسكريين التابعين للبعثة بالعبور إلى الأراضي الكونغولية عند الحدود التي تسيطر عليها حركة 23 مارس في غوما إلى تعطيل كبير لعمليات تناوب القوات المقررة، حيث تأخر 81 في المائة من أفراد القوات في القطاع الأوسط للبعثة عن موعد تناوبهم، وتعطلت كذلك عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين ونقل البضائع، مما استلزم تغيير مسارها إلى مسار مكلف عبر عنيتيبي في أوغندا. ولا تزال رحلات الإجلاء الطبي الجوية الاستراتيجية من المستوى الرابع إلى أوغندا وكنيا معلقة، في حين لا تزال عمليات إجلاء المصابين داخل المنطقة إلى غوما تواجه تأخيرات طويلة جداً. وفي القطاع الأوسط، ظلت القيود المفروضة على الطيران تعوق عمليات الإجلاء الجوي من المواقع الرئيسية، بما في ذلك كيتشانغا وكيوانجا وكانوبو غونغا وساكاي، مما أدى إلى اتخاذها مسارات برية طويلة والخروج عن بروتوكولات الإجلاء الطبي المقررة.

69 - كما واصلت جماعة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس فرض شروط الإخطار المسبق على القوافل اللوجستية للبعثة وفرضت قيوداً على عمليات التسليم، مما أعاق سلاسل إمدادات الوقود، وأثر سلباً على المنشآت التي تعتمد على المولدات وعلى البنية التحتية الأساسية للاتصالات.

عنصر الشرطة

70 - في 5 حزيران/يونيه، كان عنصر الشرطة التابع للبعثة قد نشر 1 301 فرد من 29 بلداً مساهماً في البعثة، يتألفون من 1 045 فرداً من أفراد الشرطة المشكلة، من بينهم 211 امرأة، تضمهم ست وحدات شرطة مشكلة منتشرة في غوما وكنينشاسا وبينى وبونيا، و 256 فرداً من أفراد الشرطة، من بينهم 82 امرأة. وارتفع تصنيف أداء فرادى الضباط من 72 إلى 76 في المئة منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وذلك بسبب تنفيذ برامج تدريبية محسنة، إلى جانب مبادرات التوجيه المعززة.

71 - وقامت البعثة بتحديث خطط الدفاع والطوارئ لجميع وحدات الشرطة المشكلة لمواجهة تدهور الوضع في الشرق، وإعادة تنظيم عمليات الانتشار مع الحفاظ على وضعية استباقية وفعالة لحماية موظفي الأمم المتحدة وعتادها. وأعيد نشر أفراد شرطة منتدبون من غوما إلى بينى وبونيا وكنينشاسا، مما عزز وجود عنصر الشرطة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، كما زاد عدد الدوريات المشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية، والقيام بزيارات إلى مواقع النازحين داخلياً، والتواصل مع المجتمعات المحلية.

العنصر المدني

72 - في 31 أيار/مايو، كان يعمل في البعثة 2 010 من الأفراد المدنيين (26 في المائة منهم نساء)، يضمون 249 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة (47,6 في المائة منهم نساء) و 36 من الأفراد المقدمين من الحكومات (25 في المائة منهم نساء).

باء - النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

73 - استخدمت البعثة، تماشياً مع التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير، النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء لإجراء تقييم على نطاق البعثة بهدف تعزيز المعلومات المتاحة لمجلس الأمن، من خلال هذا التقرير وغيره، بشأن الأثر الذي حققته قياساً على الولايات المنوطة بها. واستخدمت البعثة أيضاً البيانات التي تولدت عند مقارنة أدائها بإطار النتائج الخاص بها في إنتاج صحائف وقائع ورسوم بيانية.

جيم - الاتصال الاستراتيجي

74 - وسّعت البعثة نطاق اتصالاتها الإعلامية من خلال عقد ما يصل إلى 10 جلسات توعية ودورات تدريبية ومجموعات تركيز ومنتديات حول تنفيذ ولاية البعثة والتحديات ذات الصلة في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس. وشملت هذه الأنشطة 100 صحفي وشخصية مؤثرة في كينشاسا وبونيا وبيني، 30 في المائة منهم من النساء. وفي إطار الجهود المبذولة لمواجهة حملات المعلومات المغلوطة والمضللة المستمرة على الإنترنت، نفذت البعثة أربع جلسات تدريبية لإبراز الحقائق ورصد خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي لفائدة 120 مشاركاً (60 امرأة و 60 رجلاً).

75 - ولمواجهة المعلومات المضللة التي تصور البعثة على أنها متورطة مع الجماعات المسلحة أو في الاتجار بالمعادن أو التطهير العرقي، أطلقت البعثة حملة لإبراز الحقائق، وأعدت مقاطع فيديو توضيحية ومضامين مرئية أخرى عن أنشطتها ونشرتها على وسائل التواصل الاجتماعي. كما دعمت البعثة إنتاج برامج لإذاعة أوكابي تركز على التماسك الوطني وتهدف إلى مكافحة خطاب الكراهية والمشاعر المعادية للبعثة فضلاً عن المعلومات المغلوطة والمضللة وتصل إلى 33 مدينة وبلدة وقرية ريفية.

دال - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

76 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة عدة تدابير للحد من مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك القيام بدوريات مشتركة منتظمة، ليلاً ونهاراً، في الأماكن المحظورة في مختلف مراكز العمل؛ والرصد اليومي بواسطة الدوائر التلفزيونية المغلقة لمداخل ومخارج معسكر مافيفي (بيني)؛ ونشر أرقام هواتف مجانية للسكان المحليين للإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وجاءت هذه الجهود استكمالاً للتدريب الجاري على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين لجميع الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وتقييم المخاطر في المواقع الميدانية. وفي الفترة بين 1 آذار/مارس و 31 أيار/مايو، أبلغت البعثة بسبع حالات استغلال واعتداء جنسيين، وقعت في الأعوام 2006 و 2012 و 2016 و 2023 و 2025، ويجري التحقيق فيها. ومن بين الحالات السبع، أفيد بأن ثلاث حالات ارتكبتها أفراد عسكريون وأن أربع حالات ارتكبتها موظفون مدنيون.

77 - وفي إطار التزام البعثة بدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أحالت ستة ضحايا إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وثلاثة أطفال إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وأعدت البعثة أيضاً خطة عملها بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لعام 2025، شاملةً استراتيجية تواصل لدعم إجراءات الوقاية والإنفاذ والعلاج.

عاشرا - الدعم الإقليمي

ألف - تنفيذ القرار 2746 (2024)

78 - في 28 آذار/مارس، اتفقت بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس على أن تقوم الأخيرة بتيسير انسحاب قوات بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عقب القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية في 13 آذار/مارس بشأن الانسحاب التدريجي لبعثة الجماعة وإنهاء ولايتها. وبدأت بعثة الجماعة في الانسحاب من غوما براً عبر رواندا في 29 نيسان/أبريل. في 12 حزيران/يونيه، أطلقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المرحلة الثانية من انسحاب البعثة، التي شملت مغادرة الأفراد من غوما وساكى براً عبر رواندا إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. وبناءً على طلب الجماعة الإنمائية، ووفقاً لقرار مجلس الأمن 2765 (2024)، دعمت البعثة هذه العملية، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة اللوجستية.

باء - دعم البعثة لآلية التحقق المعززة المخصصة

79 - بناءً على طلب أنغولا، دعمت البعثة سحب آلية التحقق المعززة المخصصة. وفي 15 نيسان/أبريل، أعفي العميد دانيال رايموندو سافيهيمبا من منصب قائد تلك الآلية.

حادي عشر - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

80 - تدهورت حالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى 5 حزيران/يونيه، أبلغ عن تعرض ما لا يقل عن 18 موظفاً من موظفي نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن للاحتجاز المؤقت من جانب جماعة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، فضلاً عن سبع حالات زيارة غير مصرح بها من قبل هذه الجماعة، وحالتين من قبل جماعات مسلحة مجهولة الهوية، إلى مساكن موظفي الأمم المتحدة. كما سُجلت ثلاث حالات تحرش جنسي بموظفي الأمم المتحدة من قبل أعضاء جماعات مسلحة أخرى وعصابات إجرامية.

81 - وسُجلت قيود متكررة على تنقل موظفي الأمم المتحدة على الحدود التي تسيطر عليها حركة 23 مارس مع رواندا، بما في ذلك الإبلاغ عن 42 حالة على الأقل من حالات منع موظفي البعثة من الدخول.

82 - واستهدف ما لا يقل عن 56 حادثاً أمنياً موظفي نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، منها تهديدات بالقتل وعمليات سطو واقتحام منازل واعتداءات بدنية وعمليات توقيف غير قانونية تورطت فيها السلطات الوطنية. وواصلت البعثة اتخاذ تدابير وقائية قوية، بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية للتخفيف من حدة هذه المخاطر الأمنية. وخلال قافلة للبعثة في كيفو الشمالية في أيار/مايو، قُتل أحد أفراد قوات حفظ السلام ومساعد لغوي في حادث سير على الطريق.

82 - وقد عاد الموظفون غير الأساسيين ومُعالوهم بالكامل إلى بيئتي ولم يُسمح إلا للموظفين الأساسيين بالعودة إلى غوما، وظل الآخرون يؤدون مهامهم من بُعد. وفي كينشاسا، ظلت التوصية بأن يبقى أفراد أسر الموظفين الدوليين خارج مركز العمل قائمة حتى 15 حزيران/يونيه 2025.

ثاني عشر - ملاحظات

84 - أشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الدبلوماسية الجارية لإنهاء النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بالبيانين اللذين أصدرتهما، في إطار جهود تيسيرية قامت بها قطر، حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس في 23 نيسان/أبريل. كما أرحب بإعلان المبادئ الذي أصدرته جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في 25 نيسان/أبريل وبالتقدم المحرز في سبيل التوصل إلى اتفاق سلام برعاية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وأشيد برئيس أنغولا، جواو لورينسو، للتقدم الذي تحقق تحت قيادته لعملية لواندا، وأرحب بتعيين رئيس توغو السابق، فوري غناسينغي وسيطاً مكلفاً من الاتحاد الأفريقي. وأرحب كذلك بانخراط السيد غناسينغي المبكر لتعزيز التنسيق والاتساق بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية دعماً لجهود السلام. وتؤكد الأمم المتحدة من جديد استعدادها لدعم هذه الجهود، بالشراكة الوثيقة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

85 - وأحث جميع الأطراف بقوة على الالتزام بوقف الأعمال العدائية فوراً وبدون شروط، فهو الخطوة الأولى الأساسية التي يمكن أن يُبنى عليها السلام، وعلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 2773 (2025).

86 - وأرحب بالبواذر التي ظهرت مؤخراً وتشير إلى إحراز تقدم نحو رفع القيود المفروضة على حرية حركة البعثة وإعادة إمدادها في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس، والتي قوضت قدرتها على حماية المدنيين، وعرضت سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة للخطر، وأخرت عمليات تناوب القوات. وأثني على الجهود الدؤوبة لأفراد البعثة المدنيين والعسكريين وعلى التزامهم في ظل هذه الظروف الصعبة. وأحيط علماً بالتواصل الأولي الذي أجرته ممثلي الخاصة مع قيادة تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس خلال زيارتها الأخيرة إلى غوما للمساعدة في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للبعثة بما يعود بالنفع على السكان. وأحث تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس على رفع جميع القيود المفروضة على البعثة والامتناع عن الأعمال التي تهدف إلى منعها من الاضطلاع بالمهام ذات الأولوية المنوطة بها.

87 - وأهيب بالأطراف تيسير إعادة فتح مطاري غوما وكافومو، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين، ولا سيما النساء والأطفال المستضعفين الذين لا يزالون يتحملون الضرر الأكبر للعنف المستمر. وأحث مجلس الأمن على ضمان محاسبة المسؤولين عن إعاقة عمل البعثة أو تعريض حياة أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني للخطر على أفعالهم.

88 - وأدين بشدة قتل المدنيين والتجنيد القسري وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وجماعة زائير، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وغيرها من الجماعات المسلحة. وأشعر بالقلق الشديد إزاء ظهور جماعات مسلحة جديدة مؤخراً، مثل تلك التي ظهرت في إيتوري، بما في ذلك المؤتمر من أجل الثورة الشعبية. وأهيب بجميع الجماعات المسلحة الكونغولية أن تنضم إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وأحث أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية على العودة إلى بلدانها الأصلية. وأدعو جميع البلدان المجاورة إلى احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجماعات المسلحة الناشطة على الأراضي الكونغولية، سواء كانت أجنبية أو محلية.

89 - ويساورني القلق البالغ أيضا من استمرار تقلص الحيز السياسي والمجال العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي يقوض الجهود الرامية إلى بناء التماسك الوطني والثقة بين الجهات السياسية الفاعلة. وأحث القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني الكونغوليين على استكشاف سبل الحوار البناء والتعاون بشأن التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه الأمة. وتؤكد الأمم المتحدة من جديد استعدادها لدعم المبادرات الرامية إلى تلبية التطلعات المشروعة للشعب الكونغولي من أجل السلام والتنمية والعدالة.

90 - وأكرر دعوتي إلى سرعة اعتماد مشروع قانون مكافحة النزعة القبلية والعنصرية وكرهية الأجانب. وأشيد كذلك بالجهود الجارية لتنفيذ القانون المتعلق بحماية وتعزيز حقوق السكان الأصليين وتشجيع إدماجهم في المؤسسات المعنية، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 295/61 المعنون "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية".

ولا يزال انتشار المعلومات المضللة والمغلوطة وخطاب الكراهية يقوض التماسك الوطني ويعيق إلى حد كبير قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وأحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على الامتناع عن جميع الأفعال التي تغذي الكراهية وتثير الانقسام.

91 - وأشعر بجزع عميق إزاء تأثير الانخفاض الحاد في التمويل الإنساني المخصص لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأهيب بالحكومة والمجتمع الدولي تقديم كل الدعم اللازم لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025 التي أعيد ترتيب أولوياتها. وأحث جميع أطراف النزاع على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني.

92 - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاصة على دورها القيادي الحازم وجهودها الدؤوبة، ولجميع أفراد البعثة، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، لما يبذلونه من جهود متواصلة في سبيل إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.